

جمعت الأطراف النيابية والحكومية والشعبية وطرحت كل مقترحات الحل الجذرية

ندوة «الأنباء»: القضية الإسكانية تنتظر المبادرة وسرعة اتخاذ القرار

أدار الندوة وأعداها للتشريع عادل الشنان

على الرغم من الجهود الملموسة للسنتين في تسريع حل مشكلة المشاكل في الكويت، وتعني المشكلة الإسكانية، التي تحرك ماؤها الراكب في الفترة الأخيرة، إلا أن آمال المواطنين وطموحاتهم في الحصول على هذا الحق الأهم في حياتهم مازالت بعيدة المنال «نوعاً ما» خصوصاً في ظل استمرار تراكم الطلبات الإسكانية وطول مدة الاستجابة لهذه الطلبات والتي تمتد لـ15 عاماً تقريبا وربما أكثر، والمشاكل التي تعاني منها المناطق الجديدة والمدن الحديثة.

«الأنباء» جمعت أطراف القضية في ندوة خاصة طرحت فيها كل الجوانب وفتحت المجال للأطراف جميعا لطرح رؤاهم وخلصت إلى توصيات قد تكون عاملا مساعدا في إيجاد حلول جديدة «خارج الصندوق»:

نيابيا. أشار النائب فيصل الكندري إلى توفير قرابة 100 ألف قطعة أرض للمشروعات الإسكانية، لافتنا إلى أن المجلس قام بتعديل القوانين بهدف تحرير يد الحكومة لمعالجة المشكلة. حكوميا. قال مدير إدارة التنسيق والبرامج بالرعاية السكنية م. إبراهيم الناشي إنه تم تشكيل فريق مكون من الكهرياء والبلدية والسكنية والأشغال لإنجاز مشروع «جنوب المطلاع» موضحا أنه تم تشكيل لجنة لفحص جميع الطلبات الإسكانية. رئيس لجنة أهالي مدينة صباح الأحمد السكنية تركي العصيمي شكى من ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية وطول الدورة المسبب. معتبرا أن هذين العنصرين يشكلان أخطر مشاكل المشروعات الإسكانية. أما رئيس حملة «ناظر بيت» منسعل المطيري، فأكد على وجوب وضع جدول زمني محدد بعد توقيع عقود البنية التحتية لإرغام الشركات على الجدية في العمل. وطالب الناطق الرسمي باسم حملة «متى نسكن» بتسليم أراضي خيطان للرعاية السكنية وعدم بيعها في المزاد العلني. الندوة فتحت كل ملفات القضية، واستطاعت الطرق على مواضع الأزمة، فإلى التفاصيل:



غازي الغناني



محمد الشمري



تركي العصيمي



منسعل المطيري



م. إبراهيم الناشي



النائب فيصل الكندري



رشيد الرشيد



عبدالله السايير



محمد الخوري



محمد المطيري



مشعان الهاجري



بائل المطيري

وعلى صعيد جهاز الأمانة العامة للتخطيط فهو مرتبط بنظام آلي يستقبل البيانات يوميا حول نسب الإنجاز للمشاريع الإسكانية.

وكشف الناشي عن صدور قرار من مجلس الوزراء الأذنين الماضي يقضي بتشكيل فريق مكون من وزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الأشغال العامة لإنجاز مشروع جنوب المطلاع الإسكاني بحيث تعمل كل الجهات بالتوازي في تنفيذ مهامها وذلك لإنجاز المشروع بأسرع وقت ممكن دون حصول أي تأخير على المواطنين أصحاب التخصيص به، كما إن هذه هي المرة الأولى التي نبدا بها مشروع إسكاني وتكون قد ضمنا به مساحة لسكن العمال وهو أمر كان يسبب هاجسا نظرا لضخامة المشروع الذي يحتاج عددا كبيرا جدا من العمال بالإضافة إلى الحصول على موافقة البلدية مسبقا بشأن توفير «ناظر بيت» رمل. كذلك هناك اجتماع بين قيادات المؤسسة السكنية ووزارة الكهرباء للتنسيق بشأن إيجاد حل سريع لإبصار التيار الكهربائي لمدينة جابر الأحمد السكنية.

التنسيق ضعيف

بدوره، قال رئيس لجنة أهالي مدينة صباح الأحمد السكنية تركي العصيمي: أرى أن المشكلة تكمن في حقيقة أن مجلس الأمة لأنها تحتاج قرارا وتنسيقات، ونحن تحركت حملة «ناظر بيت»، بحيث تزيدها وتزيدنا. وكان هناك تصور لزيادتها حتى 2م600 إلا أن المؤسسة لا تستطيع ذلك حاليا في ظل الطلبات الكثيرة جدا للحصول على الرعاية السكنية، لذلك ارتأينا أن نقضى على 2م400 حتى نتجر أكبر عدد ممكن من الطلبات، ناهيك عن أن نسبة البناء بالكويت عامة محدودة إلا أن البعض قام ببناء كامل النسبة وأغلبهم انعكس عليه ذلك سلبا حيث تعجز بالبناء ولم يستطع ماليا أكمل بنائه. وأكد الناشي أن وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل يقوم بشكل شهري دوري برفع تقريره إلى سمو رئيس الوزراء عن مسار المشاريع الموجودة بضمين تاريخ المخطط والتاريخ الفعلي لكل مشروع لتتم مناقشتها من قبل مجلس الوزراء سواء عن أسباب التأخير أو وجود عواقب، وكل هذا ينعكس في تقارير وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط هند الصبيح والتي أعلنت مؤخرا عن وسائل الإعلام عن نسب إنجاز المشاريع الحكومية، أما على الصعيد الخياجي فقياديو ومسؤولو المؤسسة العامة للرعاية السكنية يجتمعون اسبوعيا مع النواب وتستمر الاجتماعات لأكثر من 3 ساعات وتوجد رقابة ومساءلة من قبل النواب على المشاريع الإسكانية،

وهناك من دفعها بقيمة 5 آلاف في مشاريع أخرى، وهناك من دفعها بقيمة ألفي دينار، مشيرا إلى أن هناك جهات حكومية عديدة تعرض عليها المناقصات قبل الوصول إلى توقيع العقود مع المؤسسة السكنية. مدعو الإعانة وقال الناشي: اننا بالمؤسسة السكنية نحاول قدر الإمكان الحصول على الأراضي لزيادة عدد الوحدات السكنية وأنضنا نحاول بكل طريقة استغلال الأراضي لتوفير أكبر عدد من الوحدات السكنية وحين تقوم البلدية بتخصيص أرض سكنية للمؤسسة وتعلن عن رقم لعدد الوحدات السكنية فيها فهي لا تحسب من ضمنها مواقع المرافق وخدمات الدولة المختلفة فيها من مساجد ومدارس ومرآكز صحية ومواقع العمل والشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الأوقاف ووزارة الداخلية والإطفاء وكل ما يشابهه وكل ذلك يكون على حساب اعداد الوحدات السكنية مما يقلص العدد عند التنفيذ عن المعلن من قبل البلدية بالإضافة إلى وجود مساحات في بعض المناطق كما هو الحال بمدينة غرب عبدالله المبارك لا يمكن الاقتراب منها واعتبارها الدفاع حتى لا تكون المنطقة السكنية بالقرب من منصات البترول، أما ما تم طرحه من قبل الحضور بشأن وجود مدعي الإعانة وأن المؤسسة ستراجع ملف جار اعداد تخصيصات من مئة الف وحدة ادعاء الإعانة فهذا ما لا نستطيعه لأن المؤسسة منفذة وليست متخصصة باتخاذ قرارات بهذا الشأن وأنتخب الهيئة العامة لنزوح الأحياء الخاصة بتحديد الخصم من عدد السنوات للشخص المعاق لكل حالة على حدة تقوم بالتنفيذ فقط وهناك حالات خصم منها خمس سنوات وغيرها ثلاث سنوات حسب تقدير الهيئة وليس المؤسسة السكنية، أما اللجنة التي سيتم تشكيلها فهي للتحقيق في جمع الطلبات الإسكانية وليس فقط ذوو الإعاقة لاستكمال الإجراءات والتحقق من وجود بعض اصحاب الطلبات العاملين جهات مبدية أو يدرسون خارج البلاد.

ويشأن ما يتم تداوله عن وجود اصحاب طلبات متوفين حصلوا على تخصيصات مؤخرا رغم أن المؤسسة تشترط حضور الشخص المعنى بنفسه للحصول على تخصيص ولدخول القرعة بعد ما قال ناشي انه لا يسمح لاحد بان يتوب عن احد، وأي شخص يقوم بمعاملة لدى المؤسسة السكنية لابد ان تمر المعلومات المدنية حتى يكتمل ملفه. وبشأن المنطقة المحاذية لمدينة

المستهلك خلافا لأنابيب المياه والصرف الصحي التي يمكن معالجتها، وبناء على توصية وزارة الكهرباء والماء تم الاتفاق على تنفيذ أعمال إيصال التيار الكهربائي عقب انتهاء المفاوضات من أعمال الحفر والبناء.

وأكد ان مدينة جابر الأحمد من المشاريع الضخمة على مستوى البلاد حيث انها تضم 6 آلاف وحدة سكنية الى جانب أكثر من 600 شقة في السكن الراسي والمحور الخدمي الضخم سواء الاستثماري او التجاري وتم انجاز منه قطاع بعدد 1300 قسيمة تقريبا وبعدها تم انجاز ما يقارب 805 قسائم بقطاع ثان وسكن الأهالي وتم إيصال التيار الكهربائي وبعدها جاء العقدان الخاصان بقسامتي القطاعين n3 و n1 وعقد البيوت الحكومية وهناك بعض العوامل الخارجية اشرت على الانجاز منها: عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية على استيعاب حجم المشروع بالإضافة إلى نوعية المقاولين الذين تم التعامل معهم، وهذا الأمر دفع الأهالي للتوجه إلى السلطة العليا بالمؤسسة السكنية المتفلة في الوزير والمدير العام، وتم اللقاء وانتهى بالاتفاق على تواريخ محددة لإنجاز على حد علمي بالاتفاق مع وزارة الكهرباء والماء بصفقتها جهة أخرى ذات صلة، وهذه التواريخ لم يكن موعدها بعد، المؤسسة تعمل بكل طاقتها على الانتهاء من هذه المشكلة قبل تواريخ وعود المسؤولين.

وإلى الناشي: من مشاكل وزير الكهرباء أحمد السكينة أيضا التي واجهتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية تخصيص موقع لإنشاء محطة كهرياء لخدمة البيوت وجزء من القسائم بقوة 400 كيلو تقريبا وهذا الموقع لم يخصص من قسبل المجلس البلدي إلا منذ فترة قليلة، ووزارة الكهرباء بالتنسيق مع المؤسسة السكنية وضعاها ضمن أولويات العقود وتم طرحها وقرريا جدا سبيداً المقاول العمل على تنفيذها، أما بشأن شكوى الأهالي بوجود عاملين واليتين فقط لدى الكيبلات لعدد 2600 قسيمة فهذا الأمر يتعلق بعقد مبرم له بداية ونهاية تتخللها نسب انجاز مبسط - لتقسيم ثلاث مراحل اولها الكيبلات التي توصل التيار الكهربائي فيما بين المنازل والمحطات الفرعية بقوة 12 كيلو بايت والثانية للإيصال فيما بين المحطات الصغيرة والكبيرة بقوة 132 كيلو والثالثة هي القوة أو القدرة التي تأتي بالتيار الكهربائي من المحطات الى المنطقة كاملة.

وأضاف: نحن في المؤسسة العامة للرعاية السكنية ملزمون قانونا بتمديد الكيبلات، وفي السابق كنا نخرم العقود للبيوت التحتية بسبب التأخير طليت وزارة الكهرباء إيصال كيبيل لكل قسيمة لدواعي الأمان أما قيمة البنية التحتية فيحكم القانون المواطن معنى منها والمبلغ الذي يؤخذ أيضا بحكم القانون فهو القيمة السكنية للأرض وتختلف من مشروع عن الآخر وهناك من دفعها بواقع 3 آلاف كما هو الحال في مدينة جابر الأحمد

ونحن نراقبهم وكل ذلك يفعل بعض أعضاء مجلس الأمة السابقين الذين عطلوا حال البلاد وأنا على أتم الاستعداد لمناظرة أي شخص بذلك بشأن القوانين المقيدة للإنجاز أما طول الدورة المستندية فقد قمنا بالجنة الإسكانية بطلب ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع ولجنة المناقصات واطلعنا على جدول المشاريع السابقة فوجدنا ان الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة تصل على بعض المشاريع لأكثر من عام ولم تنجز بعد وفي لجنة المناقصات لأكثر من 4 أو 5 أو حتى 6 شهور بناء على تقاريرهم وطلبناهم بتحديد مد معينة قصيرة تجاه المشاريع المهمة بالذلة على وجه الخصوص.

وختم الكندري حديثه بان اراضي خيطان بالقطعتين 3 و4 لاتزال في وزارة المالية ولا صحة لاتخاذ قرار نهائي بشأن بيعها في مزاد علني والأمر سيطر على مجلس الأمة خلال دور الانعقاد المقبل وسيدرس من قبل نواب الأمة واتخاذ القرار المناسب بشأنها والذي يصب في مصلحة المواطن اولا ورعايته السكنية اما ارض غرب هدية فهي تعاني عراقيل بسبب وجود أنابيب نطف تحتها بشكل كبير جدا بالإضافة إلى افتقارها لخط الأمان لذلك لن تدخل ضمن الخطة الخمسية الحالية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

قيمة البنية التحتية من جهته، قال مدير إدارة التنسيق والبرامج في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، إبراهيم الناشي ان اردنا الحديث عن معاناة اصحاب التخصيص في المشاريع السكنية الجديدة بسبب ايجاد ان ابرز هذه المعاناة في المشاريع السكنية الجديدة بسبب تسجل التيار الكهربائي واكثر من عاني منها هم اهالي مدينة جابر الأحمد السكنية وهذه المشكلة - من خلال شرح مبسط - تنقسم لثلاث مراحل اولها الكيبلات التي توصل التيار الكهربائي فيما بين المنازل والمحطات الفرعية بقوة 12 كيلو بايت والثانية للإيصال فيما بين المحطات الصغيرة والكبيرة بقوة 132 كيلو والثالثة هي القوة أو القدرة التي تأتي بالتيار الكهربائي من المحطات الى المنطقة كاملة.

وأضاف: نحن في المؤسسة العامة للرعاية السكنية ملزمون قانونا بتمديد الكيبلات، وفي السابق كنا نخرم العقود للبيوت التحتية بسبب التأخير طليت وزارة الكهرباء إيصال كيبيل لكل قسيمة لدواعي الأمان أما قيمة البنية التحتية فيحكم القانون المواطن معنى منها والمبلغ الذي يؤخذ أيضا بحكم القانون فهو القيمة السكنية للأرض وتختلف من مشروع عن الآخر وهناك من دفعها بواقع 3 آلاف كما هو الحال في مدينة جابر الأحمد

السكنية سواء بسبب الجهات الحكومية ذات الصلة أو بسبب الشركات المنفذة للمشروع من مختلف الجوانب وأقار بتشكيل لجان تحقيق ومعاينة بعض الشركات ووضعت بعضها بالقائمة السوداء بالإضافة إلى التزام المقاول الرئيسي بالتصحيح والتعديل أما بشأن 600 قسيمة المحاذية لمنطقة غرب عبدالله المبارك فالأخوان حملة «ناظر بيت» مشكورين ابغونا بها وتم التنسيق لموعد بشأنها مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية التي اعلنت انها على اتم الاستعداد لتسليم الارض للمؤسسة السكنية لكن هناك عوائق والقانون يفرض تسليم الارض خالية منها ايا كان نوعها او ماهيتها وسناقش ذلك في موعدنا لإيجاد حل سريع لها خاصة ان العوائق ليست صعبة وانما بسببته ان تحول دون تحقيق ذلك، مؤكدا ان على من يوجه اللوم التي نواب الأمة ان يأخذ بالاعتبار ان المجلس الحالي لم يكمل السنتين وحقق ما تم ذكره لهذه القضية التي تسلم ملفاتها من ترصحات عشر سنوات ماضية وهذا لا ينطبق على المؤسسة السكنية فقط أو وزارة الكهرباء وانما يشكل عام وان صبح التشبيه فنحن تسلمنا أعمالنا كما لو كانت الكويت بيت «هدام»، وعلينا تعديله بشكل كامل سواء على مستوى تشريع القوانين أو الرقابة، ناهيك عن القوانين المعرقله أو غير المفعلة أو القوانين التي تصطدم بقوانين أخرى تحول دون تنفيذ أي شيء ومن الإنصاف ان يذكر للمجلس الحالي انجاز أكثر من 70 قانونا مهما خلال دور الانعقاد القصير من عمره وهي قوانين لم تشرع بالسابق ولم يجرأ احد على وضعها على طاولة اللجنة وليس في حالة المغفور له عبدالله السالم وهي متنوعة تصب في مصلحة المواطنين ويكفي انه لأول مرة تقر خطة التنمية قبل الميزانية اي ان الميزانية أقرت بناء على خطة التنمية وليس كما كان الوضع بالسابق أشبه ما توصف بالفوضى حيث كانت تقر الميزانية ومن ثم تقر الخطة اي تعتمد الميزانية بملامين وتخرج خطة بقيمة مليون فأين يصرف الباقي ناهيك عن تفعيل الدور الرقابي لمجلس الأمة من خلال تزويده بتقرير كل ثلاثة شهور عن مسار خطة التنمية بشكل مفصل يتضمن نسبة الانجاز في جميع جهات الدولة.

وبشأن توفير وزارة الكهرباء لقوة 500 كيلو واط من الكهرباء لمنطقة تحتاج أكثر من 1200 كيلو واط تابع الكندري قائلا: علينا ان نعلم ان الحكومة كانت يدما مقيدة وعلما على تحريرها من القوانين المقيدة على مستوى الرعاية السكنية والكهرياء وجميع جهات الدولة ثم طلبنا منهم العمل والانجاز

الكندري: توفير قرابة 200 ألف قطعة أرض للمشروعات الإسكانية

الحكومة بالسابق كانت مكثلة وقمنا بتعديل القوانين لتحرير يديها

الناشي: تشكيل لجنة لفحص جميع الطلبات الإسكانية وليس فقط لمدعي الإعاقة

تشكيل فريق مكون من «الكهرياء» وبلدية الكويت و«السكنية» و«الأشغال» لإنجاز جنوب المطلاع بالتوازي

ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية وطول الدورة المستندية أخطر مشاكل المشروعات الإسكانية

مدينتنا نائية دون مستشفى أو جامعة أو حتى مستوصف ومخفر وتعداد سكانها المرتقب 80 ألف نسمة

بداية اكد رئيس اللجنة الإسكانية البرلمانية النائب فيصل الكندري ان القضية الإسكانية هي المشكلة الأولى للشباب الكويتي حيث قام مكتب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بعمل استبيان بشأن الأولويات بالنسبة للمواطنين وتصدرتها القضية الإسكانية وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة برلمانية مؤقته وكلف برئاستها وتم من خلالها تعديل قانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية الذي كان معيبا ناقصا ويقضي بأن تقوم الحكومة بتأسيس شركات تكون نسبة 24٪ منها للمستثمر للمواطن، موضحا انه خلال 3 سنوات للقانون القديم لم تقدم أي شركة وبالتالى لا يوجد عمل للمؤسسة ولا توزيعات ولا انجازات تذكر الا توزيعات بسيطة جدا ليست محل طموح الشعب نهائيا لذلك تم تعديل القانون الذي تشاهدون عمله وانجازه في الوقت الحالي، مضيفا ان هناك قوانين سيتم تعديلها لتسريع وحلحلة القضية الإسكانية.

وأضاف ان مشكلة توفير الأراضي للمؤسسة السكنية حتى تنفذ مشاريعها السكنية كانت اعظم العقبات الا انه تم توفير قرابة 200 ألف قطعة للمشاريع الإسكانية المختلفة وتم تسلمها فعليا من بلدية الكويت، وايضا هناك مشكلة وهي الخاصة بوزارة الكهرباء وتنفيذ مشاريع وصول التيار الكهربائي للمناطق السكنية الجديدة وتم الاجتماع بهذا الشأن مع وزير الكهرباء الذي كشف عن خطة وزارته لتسهيل هذه العملية حتى لا تكون عائقا للمشاريع السكنية. وأعرب الكندري عن تقديره لحملة «ناظر بيت» الشبابية الذين كانوا على تواصل تام مع مكتب المجلس واللجنة الإسكانية وأضافوا الكثير من المقترحات والحلول وكانت لهم المساهمة الايجابية بشكل سليم وراق ساعد على وضع الخطوات واللبسات الأولى والتعهد بتوزيعات الـ 12 ألف وحدة سكنية سنويا وتحقق ذلك بفضل الله عز وجل وجود القائمين على العمل بالمؤسسة السكنية وقال: بالأساس القريب شاهدنا توقيع عقد مدينة غرب عبدالله المبارك على قباسي خلال سنتين مما يحصد كالم من كان يقول انها غير على ورق ونحن في مجلس الأمة نقدم الدعم الكامل لإزالة أي عراقيل تعترض المشاريع الإسكانية أو عمل المؤسسة السكنية.

تراكمت عشر سنوات وردا على استفسارات المشاركين بالندوة المختلفة قال الكندري: اجتمعنا مع وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل بشأن المشاكل التي حدثت في مدينة جابر الأحمد

